

العلاقات التركية - الخليجية : مصادر الخلاف ومرتكزات الوفاق

ميثاق خيرالله جلود

العربية السعودية بوصفها دولة لها وزن جيو سياسي، إقليمي ودولي، فضلا عن الإمارات وقطر اللتان يشغلان دوراً سياسياً واقتصادياً بارزاً في منطقة الشرق الأوسط. كذلك الكويت وسلطنة عُمان، وبالرغم من تحفظهما في مجال السياسة الخارجية، إلا إنهما من الدول المهمة بالنسبة لتركيا، وفي السياق نفسه، تهتم تركيا بعلاقتها مع البحرين بالرغم من إنها دولة صغرى. تسلم حزب العدالة والتنمية قيادة

إن اختلاف التوجهات في التعاطي مع ملفات المنطقة أمر وارد حالياً وفي المستقبل ، لذلك نظن إن العلاقات التركية - الخليجية ستعود إلى سابق عهدها في مدة ليست بالبعيدة ، وسوف يحرص الطرفان على إدامة زخم الوفاق ، إذ سيتعاملان مع قضايا المنطقة بطريقة فيها الكثير من الروية

“

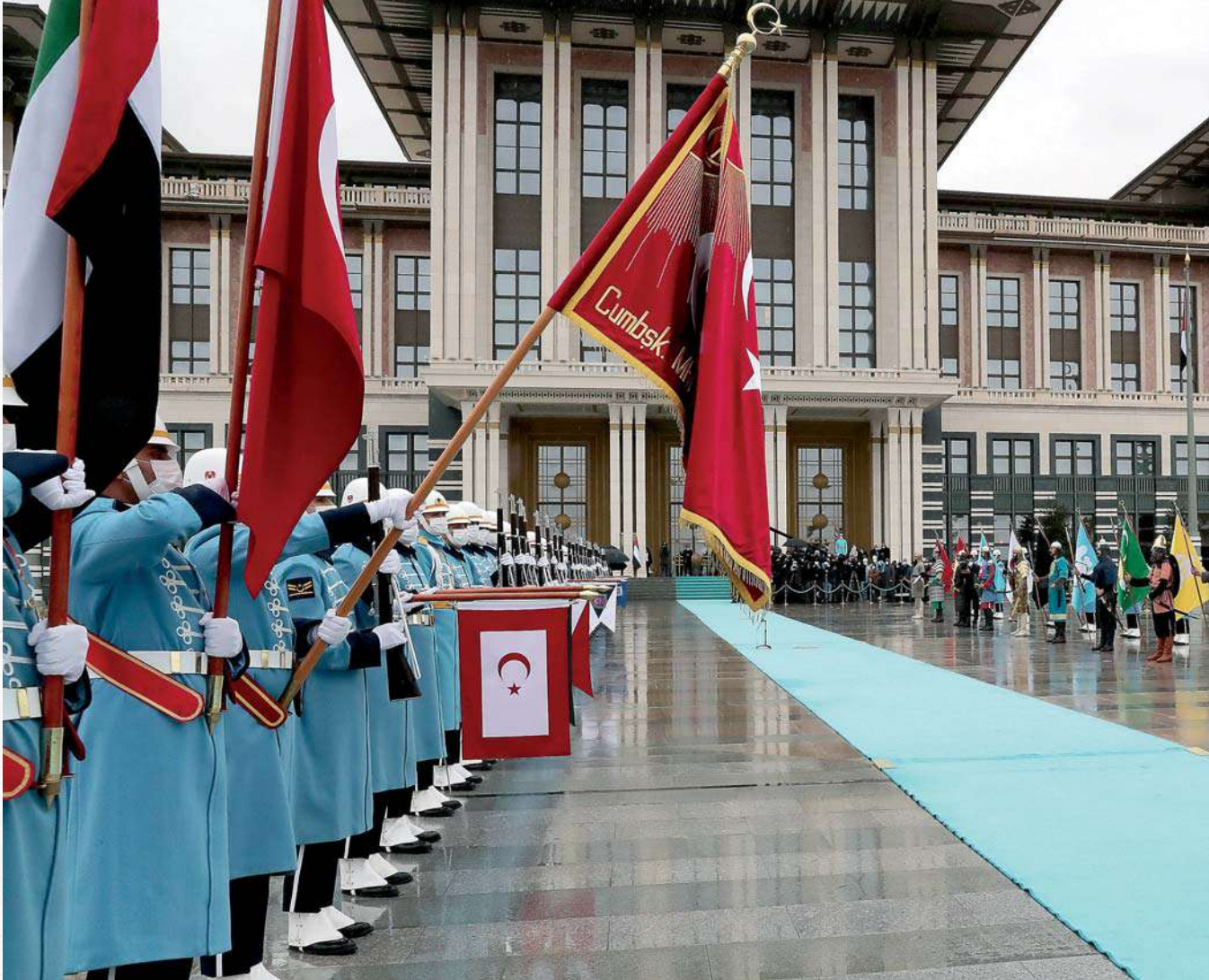
تعد العلاقات الخارجية معياراً لقياس قدرة صانع القرار السياسي على إدارة الدولة، ومن أهم وظائف النظام السياسي، تؤثر بشكل مباشر على الفرد والمجتمع، ويخطئ من يظن إنها مبنية على المصالح والمتغيرات الموضوعية فقط، بل تدخل الأخلاق والعقائد والأيول في صناعتها. تنطلق توجهات تركيا تجاه دول الخليج العربي، وفق حيثيات سياسية وأمنية واقتصادية، فتركيا دولة إقليمية فاعلة في منطقة الشرق الأوسط، يؤهلها على ذلك موقعها الجغرافي المرموق، وثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري، وفي قبالها برزت المملكة



الطرفين، وإنما بسبب اختلاف توجهات السياسة الخارجية بين الطرفين في أربعة ملفات رئيسة: ففي أعقاب الأحداث التي حصلت في مصر عام 2013 وأدت إلى الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي، كان موقف الحكومة التركية ضد هذا الانقلاب يؤديه موقف أمير قطر، وفي المقابل تعاملت كل من السعودية والإمارات والبحرين مع الانقلاب وقبلت به أمراً واقعاً. الملف الثاني كان الخلاف السعودي - الإماراتي - البحرين مع

اتفاقيات تعاون اقتصادي في تلك الزيارة. فضلا عن توقيع مذكرة تفاهم استراتيجي تركي - خليجي عام 2008. شهد عام 2011 اندلاع ثورات شعبية - الربيع العربي - في عدد من الدول العربية، ومن تداعيات هذه الثورات اختلاف التعاطي معها بين تركيا وعدد من دول الخليج العربي، ومنذ ذلك التاريخ بدأت العلاقات بين الطرفين تنحدر شيئاً فشيئاً نحو التوتر، على الرغم من أن الخلافات لم تكن بسبب ملفات مباشرة بين

الحكومة التركية عام 2002، وكان من أولويات برنامج السياسة الخارجية لهذا الحزب زيادة الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط، وتحسين العلاقات التركية-العربية؛ لذلك شهدت العلاقات التركية - الخليجية تقدماً ملحوظاً تمثل بالزيارات الرسمية المتبادلة رفيعة المستوى، وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، ولاسيما بعد زيارة الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز إلى تركيا عام 2006، إذ تم توقيع ست



العربي) بموقف خليجي يرى فيها زعزعة لأمن واستقرار المنطقة، على عكس الموقف التركي الذي وصفها ضمن طبيعة حركة التاريخ، وإنها حركات ذاتية انبثقت نتيجة لرغبة حقيقية من الشعب العربي، لإحداث تغيير إيجابي وتجاوز الواقع السيئ. ومنذ ذلك التاريخ -الربيع العربي - بدأت الخلافات تتعمق ويجر بعضها بعضاً.

مركزات الوفاق

عند الحديث عن تركيا ودول الخليج العربي، ولاسيما السعودية، فإننا نتحدث عن دول لها جهد دبلوماسي احترافي نشط، وبعد هذا الجهد أول المرتكزات التي يعول عليها في إنهاء حالة الجفاء والبرود التركي -الخليجي، إذ تتسم تركيا ودول الخليج تاريخياً بالتعامل مع المشكلات بحكمة، ولا يصنع القرار السياسي في هذه الدول فجأة أو في لحظات انفعالية. أما المرتكز الثاني فهو عدم وجود مشكلة مباشرة بين تركيا ودول الخليج العربي، فلا يوجد حدود مشتركة بين الطرفين يترتب

مع السعودية والإمارات والبحرين. إن كلاً من تركيا والمملكة العربية السعودية تعيشان حالياً استحقات القوة، وهذا الاستحقات دوماً وبلا استثناءات يدفع الدول إلى البحث عن مصالحها خارج الحدود، ومن هنا فإن أهم أسباب الخلاف الذي حصل بين تركيا و السعودية، كان مصدره اصطدام مصالح الطرفين بعضها ببعض، أما الامارات والبحرين فان خلافهما مع تركيا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالموقف السعودي.

إن منطقة الشرق الأوسط تعيش حالياً صراع أذرع بين ثلاث محاور، المحور الأول : تمثله إيران وحلفائها داخل الدول العربية وخارجها، والمحور الثاني : يمثله كل من السعودية والامارات والبحرين وحلفائهم، أما المحور الثالث فيمثله كل من تركيا وقطر وحلفائهم.

المصدر الثالث للخلاف التركي الخليجي، هو اختلاف التوجهات في التعامل مع مستجدات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، إذ اصطدمت السياسة التركية تجاه ثورات (الربيع

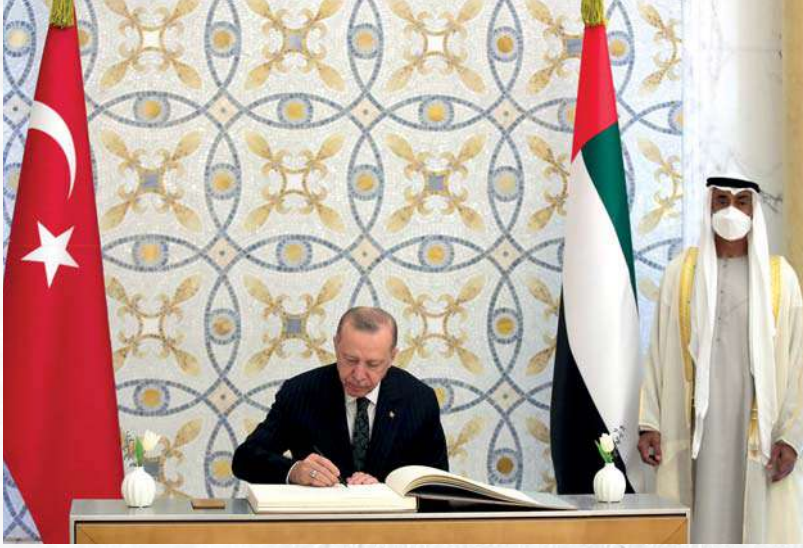
قطر عام 2017، وقد بادر الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بأكثر من محاولة لنزع فتيل الازمة، لكن دون الوصول إلى صيغة حل، فوقفت تركيا بدون أي تحفظ مع قطر وساندتها في المجالات كافة كسراً للحصار الخليجي عليها. كان الملف الثالث اغتيال الصحفي السعودي "جمال خاشقجي" في القنصلية السعودية في اسطنبول في الثاني من تشرين الأول سنة 2018، وهنا أخرج هذا الحادث الخلافات التركية-الخليجية إلى العلن، ومن ثم جاء الملف الليبي الذي أضاف سبباً آخراً للخلافات بين الطرفين.

ظهرت مؤخراً بعض المؤشرات المعلنة، وغير المعلنة، التي تفيد بأن العلاقات بين الطرفين عائدة إلى مسارها الطبيعي، ومن هذه المؤشرات طوي ملف خاشقجي، وقمة العلا عام 2021 الذي يعد ايداناً ببدء المصالحة الخليجية، التي تفاعلت معها تركيا ورحبت بها، أيضاً بدأت بوادر اتصالات رسمية بين المسؤولين الاتراك والخليجيين، فضلا عن ايجابية التعاطي التركي مع الحكومة المصرية، الذي قابلته الأخيرة برسائل مماثلة، وهذا التطور سينعكس حتماً على علاقة تركيا بدول الخليج العربي.

مصادر الخلاف

يعد التحليل المنطقي للتحديات، أمر مفيد أيما إفادة في وضع الحلول الناجعة وتخطي عثرات الماضي في المستقبل، بالتعكز على فهم واستيعاب العبرة من تاريخ الأحداث، ووفق هذا المنطلق من المهم الوقوف على محركات ودوافع الخلاف التركي





دورها الدولي قادم في وقت قريب، ولا يستبعد أن تكون العضو السادس دائم العضوية في مجلس الأمن.

إقليمياً، بعد انكفاء مصر وخروج العراق من المعادلة، فإن التحدي الإيراني يلقي بظلاله على منطقة الخليج العربي منذ نحو عقدين، وبالتالي فإن سياسة إيران الخارجية في المنطقة لها تأثير مباشر على العلاقات البينية بين دول الخليج، وعلاقات هذه الدول مع محيطها الإقليمي، إلا إن المؤشر الذي لا يقبل الشك يخبرنا إن تركيا تجيد التعامل مع طموحات إيران في المنطقة، وبالمقابل لازالت دول الخليج العربي غير قادرة على إيجاد حل لكبح طموحات إيران، وهذا الأمر ضاغط حقيقي كان وسيبقى يؤثر في العلاقات التركية - الخليجية. ■

ميثاق خيرالله جلود: باحث وأكاديمي من العراق، أستاذ مساعد دكتور في التاريخ الحديث، رئيس قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية بمركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل.

وبداية هذا التوافق ستكون عند إعلان المصالحة الخليجية.

حتى تكون الصورة أوضح، لابد من معرفة توجهات القوى الدولية والإقليمية وأثرها في العلاقات التركية-الخليجية، وبما أن منطقة الشرق الأوسط تشهد منذ عقود منافسة دولية على المصالح، فإن المشهد العالمي وتطوراتها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمآلات الأمور في قضايا المنطقة.

إذ من المحتمل أن تطرأ متغيرات عالمية جديدة تعقد المشهد في الشرق الأوسط، إذ يبدو أن الصين بدأت طريق المنافسة مع الولايات المتحدة في المجال السياسي والعسكري، كذلك روسيا تبحث عن دور يتناسب مع إمكاناتها، وليس ببعيد عنهما اليابان التي بدأنا نسمع أخباراً عنها تفيد بأنها بصدد تغيير فلسفتها الدفاعية التي اتبعتها بعد الحرب العالمية الثانية، ومن غير المستبعد أن نجدها تبحث عن دور في الشرق الأوسط، فضلاً عن ذلك فإن ألمانيا أصبحت دولة قوية اقتصادياً وسياسياً، وبالتالي فإن

عليها مشكلات ترسيم حدود، أو اقتسام مياه، أو تحديات أمنية. أما ثالث مرتكزات الوفاق هو الحاجة المشتركة، فليس من المنطق أن تتخلى تركيا عن مصالحها في دول الخليج، ولا دول الخليج على استعداد أن تخسر دولة فاعلة بوزن وإمكانات تركيا. وعلى الصعيد الدولي تعد العلاقة الجيدة مع الغرب - لاسيما الولايات المتحدة - مرتكزاً مهماً آخر؛ فهي قاسم مشترك بين تركيا ودول الخليج العربي، وطالما كانت سبباً في تبني سياسيات مشتركة، فضلاً عن ذلك يعد موقع الطرفين التركي والخليجي وإمكاناتهما ذو أهمية دولية للاستقرار الأمني والاقتصادي على مستوى العالم.

مستقبل مسار العلاقات

إن اختلاف التوجهات في التعاطي مع ملفات المنطقة أمر وارد حالياً وفي المستقبل، لذلك نظن إن العلاقات التركية - الخليجية ستعود إلى سابق عهدها في مدة ليست بالبعيدة، وسوف يحرص الطرفان على إدامة زخم الوفاق، إذ سيتعاملان مع قضايا المنطقة بطريقة فيها الكثير من الروية، ولا يخفى على صناع القرار في تركيا ودول الخليج العربي مضار الخلاف على جميع الأصعدة ولاسيما الأمنية والاقتصادية، لأن التاريخ يعلمنا السياسية والتخطيط الاستراتيجي، وفي هذا الجانب تمتلك تركيا ودول الخليج العربي أيضاً جهازاً إدارياً متقناً لعمله، ومستشارون مختصون بالشؤون الخارجية. وفيما يخص المحاور الثلاثة - أنفة الذكر -، من الوارد أن يتوافق المحور السعودي مع المحور التركي،